كلمة جامعة الدول العربية

أمام اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأطراف في

معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة عام 2010

يلقيها

السيد/ وائل الأسد

مدير إدارة العلاقات متعددة الأطراف

جامعة الدول العربية

يرجى المراجعة عند الإلقاء

فيينا 30/4-2007/5/11

كلمة جامعة الدول العربية

أمام اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأطراف في

معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة عام 2010

فيينا 2007/5/11-4/30

السيد الرئيس ،

1. يسعدني باسم جامعة الدول العربية أن أضم صوتي إلى من سبقوني في تهنئتكم على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة التحضيرية. وأنني على ثقة أن خبرتكم الواسعة وحسن إدارتكم لأعمال هذا المؤتمر سوف تقودنا جميعاً إلى تحقيق النتائج التي نأمل في التوصل إليها.

السيد الرئيس ،

2. منذ انتهاء مؤتمر 2000 لمراجعة المعاهدة تزايدت التحديات والعقبات أمام المحافل الدولية المعنية بقضايا نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، حتى أصبحت فاعلية ومصداقية هذه المؤسسات محل تساؤل، كما أن التطورات الدولية خلال السنوات الماضية جعلت دولاً عديدة تشكك في إمكانية إحراز تقدم حقيقي في هذه المجالات واهتزت ثقتها في نظام منع الانتشار بأكمله، خاصة بعد فشل مؤتمر 2005 لمراجعة المعاهدة في التوصل إلى أية نتائج.

3. ولا جدال أن مؤتمرات المراجعة تتحمل مسؤولية كبرى في الخروج بنتائج واضحة وآليات عملية تعيد الثقة في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتؤكد أن الجهود التي بذلت خلال العقود الثلاث الماضية لم تضع هباء، وأن الأهداف الأساسية للمعاهدة لم يتم تحويرها لصالح بعض الأطراف على حساب أطراف أخرى. ولاشك أن اهتزاز الثقة في فاعلية المعاهدة ومؤتمرات المراجعة يعود إلى أسباب رئيسية على هذا المؤتمر أن يعالجها ، من أهمها:-

<u>أولاً:</u> أن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قد قامت على أساس الترابط بين محاورها الثلاث المتمثلة في منع انتشار الأسلحة النووية بين الدول غير النووية من ناحية، والتعاون في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وحق الدول غير النووية في الحصول على هذه التكنولوجيا وتطويرها للأغراض السلمية من ناحية ثانية ، ونزع السلاح النووي ودخول الدول النووية في مفاوضات جادة بشأنها من ناحية ثالثة. لذا كان من الطبيعي أن يؤدي عدم التقدم على أي محور من هذه المحاور إلى إعاقة إحراز تقدم حقيقي على المحاور الأخرى.

ومن هنا كان قلق واستياء العديد من الدول بسبب محاولات التقدم في مجالات منع الانتشار الأفقي دون إحراز أية خطوات ملموسة من قبل الدول النووية لإزالة الأسلحة النووية بشكل قابل للتحقق ولا يمكن التراجع عنه. فالدول النووية مازالت تحتفظ بترسانات هائلة من الأسلحة النووية، وتقوم بتطوير أجيال وأنواع جديدة منها، بل ويعلن بعضها عن إبقاء خيار استخدامها في إطار استراتيجياتها الأمنية وسياساتها

الدفاعية، حتى ضد الدول غير النووية. وبالرغم أن مؤتمر المراجعة عام 2000 قد عبّر عن قلقه من هذه السياسات وحاول تدارك عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح، إلا أنه لم يتقدم خطوة واحدة نحو تنفيذها خلال السنوات الماضية.

ثانياً: إن الفشل في تحقيق عالمية المعاهدة حتى الآن يمثل عقبة لا يمكن التغاضي عنها، فالأصل في المعاهدة أنها تحقق للدول غير النووية ضمانة أمنية بأن جيرانها لا يسيئون استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض التسلح، وهي ضمانة مفقودة في منطقة الشرق الأوسط ما دامت إسرائيل ترفض الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشأتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالرغم من أن جميع الدول العربية بلا استثناء، في ضوء قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر المراجعة والتمديد عام 1995، قد وافقت على التمديد اللانهائي للمعاهدة وسارعت جميعها بالانضمام إلى المعاهدة، إلا أن إسرائيل استمرت بحجج مختلفة في رفض الانضمام إلى المعاهدة رغم النداءات الضعيفة التي وجهتها إليها المحافل الدولية المختلفة ومنها مؤتمرات المراجعة.

4. وهذا وضع يُخل بالضمانة الأمنية التي من المفترض أن تقدمها هذه المعاهدة، ويساعد على زيادة عوامل التوتر في الشرق الأوسط. ولا نعتقد أنه من المفيد لنظام منع الانتشار أن تشعر بعض الدول بالقلق وتشك في حكمة قبولها لذلك التمديد اللانهائي للمعاهدة أو حتى انضمامها للمعاهدة. وهو شعور يتزايد ما دامت هناك دول خارج المعاهدة يتم مكافأتها وإعفاءها من الالتزامات التي يُطالب بها الآخرون، بل وتقوم بعض الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية بالتعاون معها مخالفة بذلك أحكام المادة الأولى من المعاهدة.

السيد الرئيس ،

5. لقد تبني مؤتمر مراجعة وتمديد المعاهدة عام 1995 قرار الشرق الأوسط الذي اعتبره مؤتمر 2000 سارياً وجزءاً من عملية المراجعة إلى أن يتم تنفيذه، وبالتالي أصبح من مسؤولية هذا المؤتمر- وخاصة الدول النووية الثلاث التي تبنت وقدمت القرار- أن تقترح آلية عملية لتنفيذ القرار وبشكل فاعل وجدي.

6. مما لا شك فيه أن مخاطر التسلح النووي في الشرق الأوسط مسألة تثير قلق الدول العربية في غياب أي تحرك دولي نحو تنفيذ القرارات الدولية المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي ضوء السلبيات العديدة التي أصابت منظومة منع الانتشار على الساحة الدولية في السنوات الماضية ، تدارس مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في مارس 2007 في الرياض بالمملكة العربية السعودية هذه القضايا ، وعبر القادة العرب عن انزعاجهم الشديد من هذه المتغيرات السلبية على الساحة الدولية خاصة تلك المتمثلة في عدم التجاوب الدولي بشكل عملي مع المبادرات الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد رأى القادة أن السياسة التي اتبعتها الدول العربية على مدار العقود الثلاث الماضية لإخلاء المنطقة من هذه الأسلحة تتطلب إلى مراجعة شاملة وتقييم واقعي في ظل الظروف الحالية وفي ظل الاستمرار في التغاضي عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.

7. لقـد تبـنت جامعة الدول العربية منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي مبادرة جعل الشرق الأوسط منطقة خالـية من الأسلحة النووية. وإذا كانت فكرة إنشاء هذه المنطقة قد لقيت ترحيباً كبيراً ودعماً معنوياً من مختلف المحافـل الدولية دون تنفيذ حقيقي لمضمونها، إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق مؤتمرات المراجعة من أجل تنفيذ قرار الشرق الأوسط.

8. لقـد اتخذت جامعة الدول العربية موقفاً واضحاً من مسألة انتشار الأسلحة النووية وأسلوب معالجتها، فقد أكدت مـراراً أنهـا ضـد امـتلاك أية دولة في المنطقة لهذه الأسلحة دون استثناء، وان المعالجة السليمة لمسألة منع الانتـشار يجـب أن تـتم في إطار رؤية إقليمية متكاملة وشاملة، حيث أن الأسلوب المستخدم حالياً في التعامل الفـردي مـع دول المـنطقة يتسم بالانتقائية والتمييز ولن يؤدي إلا للمزيد من الإحساس بفقدان الثقة في إمكانية تطبيق معايير واحدة على الجميع، وبتزايد الخلل في الأمن الإقليمي، مما يفقد المعاهدة مصداقيتها.

السيد الرئيس ،

9. إن العديد من الدول تعتبر أن مؤتمر 2010 لمراجعة المعاهدة هو مفترق طرق أمام مصير المعاهدة خاصة بعد فـشل مؤتمـر 2005 في التوصل إلى أية نتائج ايجابية ، فإما أن نتمكن من مجابهة التحديات المختلفة وتحقيق الأهـداف المـرجوة أو نكون قد أفرغنا نظام منع الانتشار النووي من أي مضمون أو محتوى إيجابي. وجامعة الـدول العـربية على ثقة أن الغالبية العظمى من الدول الأطراف تعي أبعاد المشكلة وتؤمن أن الأطر المتعددة الأطراف هي الطريق الوحيد أمام المجتمع الدولي لضمان نظام للأمن الجماعي فعال وذو مصداقية.

10. وفـي الختام ، أود أن أتقدم بالشكر على إتاحة الفرصة للمنظمات الإقليمية للتحدث إلى هذا المؤتمر الهام ، نظرا لانعكاسات ما تقررونه على أعمالها وعلى الأمن الإقليمي والدولي.

وشـكـــراً،،،